الأمم المتحدة S/2020/410

مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 14 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم تعقيبا على مؤتمر التداول عبر الفيديو بين أعضاء مجلس الأمن الذي عقد في 8 نيسان/أبريل 2020 بمبادرة من بلدي بشأن مسألة إسقاط الطائرة التي كانت تعبر الأجواء فوق شرق أوكرانيا في الرحلة الجوية MH17 في 17 تموز/يوليه 2014. وأود أيضا أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 6 آذار/مارس 2020 الموجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة التي صدرت باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس (S/2020/181).

وأود بادئ ذي بدء أن أؤكد من جديد أن روسيا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2166 (2014)، ولذلك فإنها تؤيد الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل في الحادث، فضلا عن محاسبة المسؤولين عن الحادث.

وانطلاقا من هذا الالتزام، تعاونت روسيا مع المجلس الهولندي لشؤون السلامة، الذي أجرى تحقيقا تقنيا في مأساة الرحلة الجوية MH17، ومع فريق التحقيق المشترك المؤلف من أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا الذي يتولى التحقيق الجنائي في الحادث الذي وقع فوق أوكرانيا. ولقد دأبنا على تزويد هاتين الهيأتين بالبيانات اللازمة، وأجرينا عددا من التجارب التقنية ورفعنا السرية عن عدد من الوثائق العسكرية من أجل المساهمة في إثبات الحقيقة. ومما يؤسف له أن جميع هذه النتائج الهامة قد تم تجاهلها بلا سبب، أو تم وصفها بأنها "دعاية روسية" و "محاولات لتضليل التحقيق".

ومن المؤسف والمخيب للأمل أن هذه الحقائق أوضحت أن لا التحقيق الذي أجراه المجلس الهولندي لشؤون السلامة ولا التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق المشترك يمتثلان للمعايير العالية المحددة في قرار مجلس الأمن 2166 (2014). وعلى وجه الخصوص، لم يكن التحقيق الذي أجراه الفريق "تحقيقا كاملا ودقيقا ومستقلا" على النحو المطلوب في هذا القرار.

فإجراء تحقيق كامل يعني أنه يجب أن تؤخذ في الحسبان مسارات تحقيق متنوعة. ومع ذلك، لم يدرس الفريق منذ البداية إلا فرضية واحدة مرتبة مسبقاً، وهي استخدام قوات جمهورية دونتسك الشعبية منظومة قذائف من طراز "BUK" يُزعم أنها "حصلت عليها من روسيا". ونتيجة لذلك، لم يؤخذ في الحسبان سوى "معلومات" يُزعم أنها تدعم هذه الرواية للأحداث، مهما كانت مثيرة للشكوك (معلومات واردة من مصادر مجهولة، أو لا يمكن التحقق منها، أو غير قطعية، أو تدحضها أدلة أخرى، وما إلى ذلك).

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي الوقت نفسه، استُبعد كل شيء آخر من نطاق تحقيق الفريق، بما في ذلك البيانات العلمية المستخلصة من دراسة محاكاة مادية للانفجار، والمعلومات التي تشير إلى الأصل الأوكراني للصاروخ الذي يزعم أنه استخدم لإسقاط الطائرة، ووجود العديد من منظومات قذائف "BUK" الأوكرانية في منطقة النزاع، ورفض السلطات الأوكرانية إغلاق المجال الجوي فوق منطقة النزاع الذي يشير إلى تجاهلها الصارخ لسلامة ركاب الطائرات وطواقمها – على الرغم من أن العديد من الطائرات العسكرية الأوكرانية كانت قد أُسقطت هناك في السابق.

وإجراء تحقيق كامل يتطلب، في جملة أمور، النظر في جميع الوقائع والأدلة ذات الصلة، وإجراء تحقيق موضوعي يتطلب معاملة جميع الأدلة على قدم المساواة، وإجراء تحقيق دقيق يتطلب دراسة جميع الأدلة بعناية. ومن المؤسف أن طريقة عمل الفريق لم تستوف هذه المعايير. فلقد استندت استنتاجاته في معظمها إلى معلومات مشكوك فيها مستمدة إما من وسائط التواصل الاجتماعي، أو مقدمة من أجهزة الأمن الأوكرانية المتحيزة، أو من "شهود" مجهولي الهوية لم يتسن التحقق من تقاريرهم، في حين تم تجاهل أي أدلة لا تتوافق مع الرواية القائمة. وحتى التقرير التقني الصادر عن المجلس الهولندي لشؤون السلامة (2015)، الذي اعتمد عليه التحقيق الجنائي إلى حد كبير، يتضمن العديد من العناصر التي تدحضها الخبرة العلمية والتقنية البديلة.

فأولا، إن استقلالية التحقيق الذي يجريه فريق التحقيق المشترك مشكوك فيها إلى حد كبير. فكما نعلم، ثمة تقارير تفيد بوجود اتفاق سري خاص وقعته الدول التي أنشأته (أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وهولندا) – لا تزال محتوياته الكاملة محفوظة بعيدا عن الأعين – يحظر على الفريق الكشف عن أي دليل قبل الحصول على إذن من جميع هذه الدول، بما فيها أوكرانيا.

ولذلك، فإن موضوعية التحقيق كانت مهددة منذ البداية بسبب خضوعه لقيود فرضتها البلدان المشاركة – من بينها أوكرانيا التي من الواضح أنها كانت، على أقل تقدير، طرفا ذا مصلحة ينوي التنصل من أي مسؤولية وتوريط روسيا. فتمتع طرف مثل هذا بحق النقض فيما يخص المعلومات التي يجوز نشرها في إطار التحقيق سيؤثر بوضوح على "حياده" المفترض. وقد يفسر ذلك قول عدد من الخبراء المستقلين أن أدلة الفريق الأساسية محرفة أو مزيفة.

وثانيا، إن ماليزيا، وهي دولة جنسية الطائرة والتي كان مواطنوها كذلك من بين الضحايا، أسهمت إسهاما كبيرا في فحص موقع حادث تحطم الطائرة ولكن، وبشكل متعمد، لم يُسمح لها بالانضمام إلى الفريق لعدة أشهر – ومن الواضح أن ذلك يرجع إلى اتخاذ الحكومة الماليزية موقفا مستقلا، حيث إنها لم تبدِ مَيلاً إلى تأييد الاستنتاجات أو الاتهامات ذات الدوافع السياسية.

وأخيراً، لم يُسمح لروسيا أبداً بالانضمام إلى هذه الهيئة، ويبدو أن ذلك يُعزى إلى تمكين الطابع المتحيز لهذا التحقيق على نحو يخالف القرار 2166 (2014). وبطبيعة الحال، أثّر ذلك بوضوح على حياد التحقيق وموضوعيته، ولا سيما في ضوء مشاركة أوكرانيا فيه.

ولذلك، لا بد لي من أن أسجل رسميا أن ما ورد في رسالة الممثل الدائم لهولندا المؤرخة 6 آذار/مارس 2020 من ادعاء مفاده أن "الإجراءات التي يتخذها الفريق وجهاز الادعاء العام الهولندي مستمرة عملا بقرار مجلس الأمن 2166 (2014)" ليس إلا أمنية واهمة أو تضليلا متعمدا لأقارب ضحايا حادث تحطم طائرة الرحلة MH17 والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالمحاكمة الجنائية بموجب القانون الهولندي التي بدأت في 9 آذار/مارس 2020، أود أن أشدد على أن الاتحاد الروسي ليس طرفا في تلك الجلسات. ومع ذلك، فإننا نتابع هذه الإجراءات بعناية، لأن ثلاثة من المتهمين مواطنون روس.

وإننا نرى، خلافا لما أفاد به الممثل الدائم لهولندا، أن من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كانت المحاكمة تستوفي متطلبات القرار 2166 (2014). ونود أن نعرب عن الأمل في أن تكون المحاكمة عادلة على الرغم من جميع المحاولات التي بذلها المسؤولون الهولنديون لتحديد نتائجها مسبقا وممارسة الضغط على القضاة. وينبغي أن تنظر المحكمة في جميع الوقائع والمعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي رفضها فريق التحقيق بإجحاف؛ وينبغي إجراء فحوص مستقلة إضافية للتحقق من استنتاجات النيابة العامة الهولندية؛ وينبغي التدقيق في دور السلطات الأوكرانية؛ وينبغي استكشاف السبل الكفيلة برفع السرية عن صور يقال إنها التقطت بسواتل الولايات المتحدة. ونأمل أن يتجنب القضاء الهولندي المزالق التي شابت التحقيق، وأن يؤدي عمله وفقا للقرار وأن يتعاون تعاونا كاملا من خلال قنوات المساعدة القانونية المتبادلة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**